بحث في

البطالة ودورها في انتشار الجريمة

تأليف

شــريف أحمد الطبــاخ

المحامى

بالنقــض والإداريــة العليــا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

[موضوع البحث]

[البطالـة ودورها في انتشار الجريمة]

سنتحدث في هذا البحث عن البطالة ودورها في انتشار الجريمة في النواحي التالية :

أسباب البطالة فى الوطن العربى

تعريف البطالة

الحالات التى يمكن أن يعتبر فيها الافراد عاطلين

المجموعات التى تشملها البطالة

الأنواع المتعددة للبطالة

أنواع البطالة

البطالة الإحتكاكية

البطالة الهيكلية

البطالة الدورية أو الموسمية

تصنيفات أخرى للبطالة

البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية

البطالة المقنعة والبطالة السافرة

البطالة الموسمية وبطالة الفقر

البطالة الطبيعية

أسباب تفشى البطالة

إخفاق خطط التنمية الإقتصادية وخاصة فى البلدان العربية

الزيادة السكانية ونمو قوة العمل

العلاقة بين البطالة والجريمة

المشروعات الصغيرة ودور الدولة السلبى تجاهها

عدم توفير السوق المناسب لعرض المنتجات المحلية

إستيراد سلع ومنتجات من الخارج وحلها محل السلع المحلية

الحكومة ودورها السلبى تجاه مشكلة البطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب البطالة في الوطن العربي

تعريف البطالة:

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر فهي تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً أيضا على الاستقرار السياسي.

وقبل أن نقف على هذه الآفة التي أصيبت المجتمع لا بد أن ندرسها دراسة كاملة موضحين الدور الذي تلعبه الحكومة تجاه هذه الظاهرة هل هو دوراً إيجابياً أم سلبياً. عندما يتعرض أي شخص لهذا المصطلح يظن أن البطالة يقصد بها "عدم امتهان أي مهنة" وفي الحقيقة هذا التعريف ضيق النطاق وغير واضح وغير كامل أيضاً. ففي التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية والذي ينص على أن "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أمر سائد لكنه لا يجده".

ومن خلال التعريف السابق يمكننا أن نوضح الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل:

العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ويكون عددهم كبيراً خاصة في فترات الكساد الدوري.

الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض وغيرها من الأسباب.

العمال الذي يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة وهم من يعملون الحساب أنفسهم. الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

وعلي يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل بعد ضمن دائرة العاطلين.

فالبطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية وجدت مع وجود الإنسان وخاصة في المجتمعات الحديثة. وأغلب التوقعات تشير إلى أنها ستظل باقية بقائه على وجه الأرض. بل والأدهى من هذا هو أنها في رأي كوكبة كبيرة من الاقتصاديين والاجتماعيين تتفاقم على مر الزمن وخاصة في ظروف الدول النامية (التي ما زال الوطن العربي كله يقع في دائرتها). والبطالة أيضاً موجود اجتماعي لا يخلو من حديثاً مكان أو زمان فهي مشكلة تعاني منها كل المجتمعات متقدمة ونامية ولكنها بنسب مختلفة فحجم البطالة على مستوى العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ينقل لنا أحد خبراء الاقتصاد العالميين (مايك كاري) في تزايد حيث يوجد ٣٥ مليون عاطل عن العمل بالدول الصناعية. فمشكلة البطالة مشكلة عالمية ليست مشكلة دول عربية أو دول نامية صحيح أن مشكلة البطالة قد تأخذ شكلاً أو أخر وتسير في اتجاه الارتفاع أو شبه الثبات أو الانخفاض إلا أنها تظل بعد كل هذا قائمة رغم تكاتف وكثافة الجهود التي تبذلك للقضاء عليها أو على الأقل التخفيف من حدتها وتحجيم معدلات انتشارها.

فالبطالة مشكلة من المشكلات المعقدة التي لا تزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف وإلى الدرجة التي يمكن معها القول أن تعريفاً جامعاً مانعاً لها من الصعب الوصول إليه. وإن عدم الاتفاق قد آتى أساساً من اختلاف وجهات النظر بين مفكري هذا المجال في أمور كثيرة تتعلق أصلاً بتوجههم نحو مفاهيم أخرى مثل العمالة والتشغيل الكامل والتشغيل الناقص ومدى التعطل وأنواع التعطل وأنواع البطالة وغير ذلك من المقولات التي تدخل في صلب المشكلة وانطلاقاً من هذا. فإن الوصول على تعريف متفق عليه للبطالة كما جاء بدائرة معارف العلوم الاجتماعية أمر صعب بعيد المنال حيث يتوقف التعريف بها على الظروف القائمة في الزمان والمكان المعينين. وعلى سبيل المثال فإنه في المسح الذي أجرى على الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٤م أشير إلى المتعطلين بأنهم كل الأفراد الذين يبلغون من العمر أربع عشرة سنة فما فوق. والذين لا يعملون بأجر خارج الأسرة لمدة ساعة واحدة يومياً على الأقل.

هذا في الوقت الذي رأت فيه كثير من الدول أنه لا ينبغي لأي فرد أن يعمل إلا إذا بلغ من العمر ستة عشر عاماً فأكثر وأنه إذا قلت مدة عمله عن ثلاث ساعات يومياً يمكن أن يعتبر الشخص في عداد العاطلين. على أي حال، البطالة لفظ مقابل للعمالة ومضاد له والعامل والعاطل يكونان على طرفي نقيض إن اللفظ لغة كما ورد عند ابن منظور وقد آتى من الفعل بطل وبطل، وله معان كثيرة ومنها أنه يعني التعطل وأنه يقال بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة وبطالة أي تعطل فهو باطل وهي في معجم الرائد تدور في نفس الإطار. حيث يذكر أيضاً أنها قد اشتقت من بطل وبطل وبطبل، وتعني عدم توافر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه. واللفظ اصطلاحاً اقتصادياً لم يخرج عن هذا، حيث يذكر الوزان أنها في القاموس الاقتصادي كلمة تعني الأجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل.

ومن هذا المنطلق فإن البطالة تشمل مجموعات مختلفة من الأفراد وهم:

- الذين لا يعملون.

- الذين يعملون في مواسم معينة فقط (ولا يعملون في مواسم أخرى).

- الذين يعملون بشكل مؤقت (دون الارتباط بموسم معين).

- العاملون فعلاً ولكن ذوي إنتاجية منخفضة (البطالة المقنعة).

وإذا كان ما سبق يشير إلى البطالة وإلى التعطل في الوقت نفسه فإن دائرة المعارف الأمريكية قد نحت نفس النحو ولكنها فضلت الدخول إلى التجنية من باب التعطل وذلك حين أوضحت أن المعنى الحرفي للكلمة كان يقصد به في الماضي كل الأشخاص الذين بدون عمل، أما حديثاً فقد أصبح له معنى أكثر تحديداً. حيث قصد به هؤلاء هم الأشخاص الذين لا يعملون لمدة محددة وهم قادرون عليه وراغبون فيه ويبحثون عنه بجدية وهذا ما استقر عليه رأي منظمة العمل الدولية كما ذكرناها من قبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا فإنه يمكن القول أن تعريف البطالة المتفق عليه دولياً يستند إلى ثلاثة معايير أساسية ينبغي أن تتوفر في الوقت ذاته لكي يكون الشخص متعطلاً بالفعل. فإن عبارة العاطلين عن العمل تنطبق على كل من هم في سن العمل طبقاً لما هو محدد في الوضع المعين، أي النشطين اقتصادياً وكانوا ضمن الفئات التالية:

- بدون عمل أي الذين لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص.

- متاح للعمل أي الذين هم في انتظار عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص.

- يبحث عن عمل أي الذين اتخذوا خطوات محددة للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص.

ومما سبق إن المحاولات التي تعرضت للتعريف للبطالة قد اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل. إن هذا الخلاف في حد ذاته وهو ظاهرة صحية أصلاً قد أتى في أساسه من تباين الآراء حول البطالة وتحديد كل مفكر باحث أنواعاً بعينها لها والنظر إليها بالتالي من زوايا مختلفة انطلقت في العادة من مجموع الظروف التي يتعايش معها. وبوجه عام فإن صعوبة الالتقاء بين هؤلاء قد أتت من عدة اعتبارات جوهرية وهي أن البطالة:

- متغيرة ومتجددة على الدوام بمعنى أنه يمكن أن يضاف غليها ما هو جديد باستمرار.

- متداخلة ويصعب فض الاشتراك بين عناصرها ومتغيراتها كما سيتضح من استعراض أنواعها.

- يصعب قياسها حيث الاختلاف بين الدول في تعريف العمالة والبطالة والعامل والمتعطل ومدة التعطل وسن العمل وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة.

وفيما يلي سوف نعرض الأنواع المتعددة للبطالة:

أنواع البطالة:

(١) البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين من فرص العمل وأصحاب الأعمال كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم.

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمل في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل صغار السن وخريجي المدارس والجامعات وغيرها. ويمكننا أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

* الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.

* صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.

* التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد ينشأ هذا النوع من البطالة كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد.

وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها ويقترن ظهروها بإحلال الآلة محل العنصر البشري معا يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال كما أنها تحدث بسبب وقوع تغييرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب على سوق العمل بأعداد كبيرة قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة هذا الانتقال افقد كثيراً من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول هنا حسب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى (راجع فيما سبق البشير الدباغ ص٣٩١- بشير الدباغ ص ٣٩٣).

(٣) البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة لركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل. كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. فهي تعادل الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل (عبدالجبار الجرمود ص ٣٩٣).

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة غلا أنهم لم يجدوا عملاً ينقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بسبب الانكماش والتوسع يزيد التوظيف خلال فترة التوسع وينخفض خلال فترة الكساد وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

تصنيفات أخرى للبطالة:

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة يضيق الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة:

١- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل هذا مستوى أجر سائد وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- البطالة المقنعة والبطالة السافرة:

قد نشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل. مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه. فهم عاطلون تماماً عن العمل وقد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية (رمزي مرجع سابق – ص٣٢).

٣- البطالة الموسمية وبطالة الفقر:

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداداً كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية. ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصادياً.

٤- البطالة الطبيعية:

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة ويكون الطلب على العمل مساوياً لعرضه أي أن عدد الباحثين عن العمل مساوٍ لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية.

أسباب تفشي البطالة :

تعتبر البطالة من أشد الآفات التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات وأسبابها تختلف من مجتمع لآخر بل وأنها تختلف داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى. فهي ترجع لأسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية وكل سبب من هذه الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان العربية:

فإذا نظرنا في تطور النمو الاقتصادي نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال ولم تحقق ما كان منتظراً منها. فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية والدولة الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها ويمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هذه المسألة في تأخرها عن مساعي التنمية وهنا يرجع إلى جمود الهياكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخيرها في الجهود الإنمائية والصناعية فالصناعات الآن ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسياسة الاقتصادية فاشلة فلماذا لم تتبع الدولة سياسة اقتصادية قائمة على أسس ومناهج علمية دقيقة فلقد غفلت الدولة عن التخطيط الاقتصادي المنهجي وعدم تطابق برامج التعليم في الدولة مع حاجات سوق العمل الفعلية وكذلك التكوين التعليمي في الدولة لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم اليوم فلماذا غفلت الدولة عن كل هذا وليس ذلك فقط بل وطبقت الدولة سياسة خطيرة أدت إلى زيادة مشكلة البطالة وهي "تنفيذ برامج الخصخصة" الأمر الذي أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام. فالحكومة تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز على الإشراف أو التوجيه عن بعد وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وعلى رأسها الحد من البطالة. فخصخصة القطاع العام نتجت عنها موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذي بقوا في وظائفهم. وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجري على نطاق واسع أكبر مصدر لزيادة البطالة. هذا بالإضافة على قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلباً موازين المدفوعات والقدرة التراكمية للدولة.

هذا بالإضافة إلى أن برامج التخصيص الاقتصادي التي وضعتها الدولة كذلك فاشلة فهي بدلاً من أن تعمل على التخفيف من حدة البطالة حدث العكس تماماً وسعت هذه البرامج الفجوة وزادت من أعداد العاطلين وأدى ذلك لإفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية هذا بالإضافة على أن الدولة تخلت عن دورها في تعيين الخريجين وتقلص التوظيف الحكومي. وتقلص كذلك معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية وهذا أدى بالضرورة إلى انخفاض في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات. فأين دور الدولة في النشاط الاقتصادي أين الاستثمار الحكومي الذي يخلق طاعات إنتاجية جديدة لكي تستوعب هذه الأيدي العاطلة فالدولة لم تصنع هذا بل وبالعكس فهي عملت على استنزاف معظم الموارد المالية فهي بدلاً من أن تعمل على حل هذه المشكلة التي انتشرت في المجتمع. زادت منها وعملت على انتشارها معللة ذلك بأنه لا يوجد ميزانية كافية لتشغيل هذه الأيدي العاطلة.

الزيادة السكانية ونمو قوة العمل:

مما لا شك فيه أن النمو السكاني ونمو القوة العاملة زاد من المشكلة تعقيداً خصوصاً بين الشباب وذوي الشهادات العلمية. وكما نرى أن النمو السكاني السريع أدى على ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة وأمام هذه الزيادة السكانية وقفت الدولة عاجزة لاستيعاب هذه لأعداد الهائلة. فلماذا لم تستغل الدولة هذه الأعداد ككوادر للعمل وتعمل على استيعاب هذه الأعداد فالزيادة مظهر من مظاهر التقدم الإنساني وليس التخلف فإن استغلت الدولة ذلك في مختلف المجالات والصناعات ألم يؤدي ذلك إلى التطور والتقدم والازدهار فالدولة تعمدت فشل سياستها وبالتالي فشل سياستها الاقتصادية التي دفعت إلى تطور مشكلة البطالة وليس الحد منها.

فلماذا لم تغير الدولة سياستها وتغيير المناهج المطبقة حالياً وتعمل على مسايرة تأثيرات واتجاهات العولمة والاندماج الفعلي في السياسات العالمية وتساير التقدم والتطور التكنولوجي الحديث ولماذا لم تعمل على توطيد علاقاتها مع الأسواق العالمية. وتحسين سياستها الأمر الذي سوف يؤدي لتشغيل هذه الأعداد وهنا تصبح لزيادة السكانية ونمو قوة العمل لا تمثل مشكلة مثلما حدث في الصين فالصين بها أعداد هائلة من السكان فهي أكثر الدول في العالم نمو للسكان ومع ذلك فهي من أكثر الدول تقدماً فهي استغلت هذه القوى الهائلة من الأيدي العاملة في تقدمها وليس العكس مثلما يحدث في معظم الدول النامية التي لت تستغل هذه القوى وأصبحت زيادة نمو قوة العمل بها تمثل مشكلة كبيرة وزادت مشكلة البطالة وهي السبب في ذلك بسبب سياستها الخاطئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة بين البطالة والجريمة :

هناك العديد من المفكرين قدموا تصورات نظرية للعلاقة بين البطالة والجريمة وتعدد المداخل والظروف المحيطة بظاهرة البطالة والتي من شأنها دفعت العاطل إلى ارتكاب الجريمة.

أولاً: من الناحية الاقتصادية:

فالشخص العاطل لا يعمل وبالتالي لا يستطيع أن يأخذ أجراً ومرتب معين ينفق منه هو وأسرته ويلبي متطلباته فالبطالة ترتبط بانخفاض الدخل أو حتى بانعدامه. الأمر الذي يوقع الشخص العاطل وأسرته أيضاً معه في براثن الفقر والحرمان وعدم التمكن من إشباع الحاجات الأساسية وهذا يؤدي ويشجع على السلوك المنحرف والإجرام والفقر عاملاً أساسياً لانتشار الجريمة ورفع معدلات الانحراف خاصة جرائم الأموال والتسول والتشرد والدعارة في بض صورها فالفقر الذي يقع فيه العاطل هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الغرض لارتكاب الجريمة. فالفقر ينتج عنه الحرمان وعدم توفير المتطلبات الضرورية للفرد والأسرة وكذلك صعوبة الحصول على الخدمات بأنواعها سواء الصحية أو التعليمية أو الترويجية فيشب هؤلاء محرومين جهلاء لا يقدرون على التمييز بين النافع والضار والخير والشر ويكونون لقمة سائغة لتيار الانحراف والجنوح وكل هذا بسبب البطالة وعدم وجود دخل فتنتشر الجرائم بين جميع فئات الشعب إناث وذكور وصغار أيضاً فالذكور يتجهوا إلى السرقة والسطو غيرها والإناث تتجه إلى الدعارة أو القوادة أو التحريض على الفسق والفجور. وبالنسبة للصغار فإنهم في مثل هذه الظروف يتجهون إلى التشرد والتسول. وكل هذه الجرائم التي تنتشر في المجتمع سببها البطالة التي كانت الدولة سبباً في انتشارها. فلماذا لم تقف الدولة على مثل هذه الآثار فبدلاً من أن تحل مشكلة البطالة واجهت مشكلة أخرى وهي انتشار الجريمة الي كانت البطالة سبباً في انتشارها فلماذا لم تضح سياسة جيدة للحد من مشكلة البطالة وبالتالي تقلل من انتشار الجريمة (دكتور عاطف عجوة – مرجع سابق ص٤٠).

- ثانياً من الناحية الاجتماعية:

فالبطالة تؤدي في الغالب إلى نوع من العزلة الاجتماعية للعاطل ومن ثم تضعف علاقاته الاجتماعية وتتضاءل قدرته على التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه. فيصاب الشخص بالاغتراب ويتخلى عن التزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة. وانهيار هذه القيم والمعايير لديه قد يؤدي إلى اللجوء إلى معايير وقيم أخرى قوائم ظروفه الجديدة تصبح مبرراً كافياً للسلوك الانحرافي والإجرامي.

هذا بالإضافة أن الفعل الإجرامي يقع عندها يتوافر له الموقف المناسب وهو هنا أن يجد الشخص نفسه عاطلاً عن العمل رغم قدرته عليه ورغبته فيه مما يحفز على الاختلاط بغيره من العاطلين (الناقمين) فيكون اتجاههم للانتقام والتعويض من المجتمع والناس بالسلوك الانحرافي والبطالة تفرز في العادة فراغاً والفراغ قد يقود بدوره إلى الجريمة والانحراف فالفراغ عندما يتراكم يصبح عبئاً على الفرد ولا يتمكن من توظيفه واستثماره يكون نفعه بدلاً من أن يكون نعمة. وينقلب على صاحبة ابتداء وعلى المجتمع انتهاء وكذلك البطالة تؤدي إلى الهجرة كما نرى الآن وما ينتج عن الهجرة من تصدع وتفكك أسري مثلما نراه في العديد من الأسر في مجتمعنا. فالأب والأم يسافرون للخارج لجني الأموال تاركين أولادهم بدون رقابة عليهم فيتجهون إلى السلوك المنحرف وخاصة مع زيادة المادة معهم وكل هذا كان من أسباب البطالة كان أن الهجرة نفسها قد تؤدي إلى السلوك المنحرف لأن المهاجرون في معظم الأحيان لا يجدون الأعمال في انتظارهم في البلد المتجه إليه وعلى ذلك *** فترة تطول أو تقصر بدون عمل وبدون مورد رزق وتحت إلحاح الحاجة قد يلجئون إلى سلوكيات انحرافي. (دكتور عاطف عجوة مرجع سابق).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ثالثاً: من الناحية النفسية:

فإن العوامل النفسية التي تصاحب البطالة خاصة إذا طال أمدها إلى آثار سلبية على تكوين شخصية العاطل وسلوكه النفسي والاجتماعي وذلك لأن البطالة قد تؤدي إلى تغذية وتقوية شعور الإحباط والفشل لدى العاطل. مما قد يدفعه للانتحار أو إلى أن يكون شعور عدائي نحو الآخرين ونحو المجتمع. يدفعه في النهاية إلى ممارسة سلوكيات منحرفة أو حتى إجرامية. فإن تطور الشعور النفسي بالإحباط والفشل والضياع يؤدي إلى تغيرات بيولوجية وعضوية تساعد على ممارسة السلوك الإجرامي وقد تؤدي أيضاً في ظل هذه العلاقة النفسية المتسمة بالفشل والإحباط والضياع إلى إدمان المخدرات والمسكرات أو قد يدفعه ذلك أيضاً على ارتكاب جرائم معينة كالاعتداء على الأموال والأشخاص والأخلاق وغيرها.

ومهما كانت العوامل فإنه يتضح أن البطالة قد شكلت قاسماً مشتركاً وأساسياً بين العوامل التي تقود إلى السلوك الإجرامي سواء بطريق مباشراً وغير مباشر.

وإذا أمعنا النظر نجد أن مشكلة البطالة في حد ذاتها جريمة فلا بد أن نطلق عليها جريمة البطالة وليس مشكلة البطالة جريمة ترتكب في حق المواطن فالعمل حق لا بد من توفيره للمواطن كما أنه واجب على المواطن أن يؤديه ولكن سياسة الحكومة الخاطئة دفعت أمام تحقيق هذا الحق للمواطن وارتكبت في حقه جريمة كبرى وكانت سبباً في اتجاه إلى السلوك المنحرف وانتشار الجريمة في المجتمع.

المشروعات الصغيرة ودور الدولة السلبي تجاهها:

فالدولة تبنت فكرة المشاريع الصغيرة للحد من مشكلة البطالة ولكن غير أنها اتبعت فيها سياسة خاطئة أيضاً أدت إلى نتائج عكسية. فنجد في دولة كمصر أن تعطي الشباب قروض لإنشاء مشاريع صغيرة مقابل تنازلهم عن الوظيفة أو تعطيها لهم مقابل فوائد باهظة لتلك القروض. فالدولة وضعت أمامهم العديد من العراقيل والإجراءات الروتينية الكثيرة التي صعبت المهمة. كذلك عليهم فالشباب عندما يفكر أن يأخذ قرض من الدولة لعمل مشروع صغير ويقضي به عن بطالته يجد أمامه العديد من الصعوبات التي تحول دون ذلك فبالإضافة إلى الفوائد الباهظة التي تفرضها الدول عليه كذلك يجد أمامه العديد من الصعوبات كسوء المعاملة وطول الإجراءات وعمقها بالإضافة إلى ضآلة المساعدات المالية والقروض التي توفرها الدولة لهم وهذا كله يزيد المشكلة تعقيداً وليس كما تزعم الدولة أنها تعمل على حلها. فالشباب يعد صعوبات عديدة لكي يحصل على القرض ولكن لكثرة فوائد القرض بالإضافة إلى قلة أرباح المشروع يجد نفسه أمام واقع لا يستطيع أن يتعامل معه وهو فشل ذلك المشروع وتطالبه الحكومة بسداد القرض الممنوح وفوائده والشباب لا يستطيع الدفع وبالتالي يتقدم للمحاكمة ويسجن أو يتجه إلى الجريمة كالسرقة لسداد هذا القرض فينحرف سلوكه. وكذلك إذا سجن فإنه يختلط بالمساجين ويصبح لديه استعداد أكبر للاتجاه إلى السلوك الإجرامي خاصة ولديه رغبة في الانتقام من سوء سياسة هذه الحكومة وفي كلا الحالتين تكون الحكومة قد ساعدت على انتشار السلوك الإجرامي والمجرمين.

فكان من المفترض عليها أن تعطي قروض لهؤلاء الشباب دون أي فوائد وكذلك تيسر لهم عملية صرف هذه القروض وتساعدهم أيضاً في تسويق منتجاتهم وبالتالي نجاح المشروع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم توفير السوق المناسب لعرض المنتجات المحلية:

فالدولة وقفت عاجزة كذلك أمام توفير السوق المناسب لعرض المنتجات المحلية المختلفة فإذا لم يكن هناك أسواق فبالتالي لم يكن هناك أيدي عاملة لتوفير العمل في هذه الأسواق فالسوق المحلية تكاد تكون مختفية الأمر الذي أدى بدوره لزيادة مشكلة البطالة. لأنها حدت من الأيدي العاملة بها.

فمن المسلم به أنه لكي يحقق المنتج المحلي أعلى نسبة مبيعات هذا الأمر يتطلب بالضرورة الأسواق المناسبة لعرض هذا المنتج فإذا وجدت الأسواق المناسبة لعرض المنتج المحلي فسوف يتم الإقبال على شراء هذا المنتج. حيث أنه إذا توافرت الأسواق المناسبة فسوف يحصل المنتج المحلي على ثقة الجمهور وإذا لم تتوافر الأسواق المناسبة لعرض المنتج المحلي فلا يكون هناك إقبال عليها وبالتالي تنعدم الثقة فيه وتقل الإرادات وبالتالي تنعدم فرص العمل وتزداد البطالة نظراً لعدم توافر تلك الأسواق.

فالدولة تعمدت عدم توافر تلك الأسواق التي تضر بالمنتج المحلي وتؤثر على ازدياد مشكلة البطالة تؤدي أيضاً لاستيراد منتجات من الخارج لعدم ثقة المستهلك بالمنتج المحلي وهذا ما سوف نتحدث عنه.

استيراد سلع ومنتجات من الخارج وحلها محل السلع المحلية:

كما ذكرنا من قبل أن عدم توافر الأسواق أدى إلى عدم رواج المنتج المحلي وقلة الطلب عليه وعدم ثقة الجمهور فيه خاصة إذا كان هناك استيراد سلع ومنتجات من الخارج ذات كفاءة عالية فبوضعها بجانب المنتج المحلي أدى ذلك لعدم رواجه وعدم ثقة الجمهور فيه. وفي ذات الوقت ازداد الطلب على المنتج المستورد وهذا أدى إلى إحلال المنتج المستورد محل المحلي وما كان لذلك من تأثير على الاقتصاد المحلي فالأسواق المحلية أصبحت قليلة ولا يوجد إقبال عليها وكذلك المصانع التي تنتج المنتجات المحلية سوف يقلل مبيعات منتجاتها وبالتالي سيؤدي ذلك لإغلاق هذه المصانع وبالتالي تسريح العمالة بها وبالطبع سيؤدي ذلك إلى زيادة البطالة. وما ينتج عنها من آثار وسلبيات كانتشار السلوك الإجرامي والجريمة.

فلماذا لم تقف الدولة على هذه المشكلة وتعمل على عدم استيراد أي منتجات من الخارج وأن تحل محلها المنتج المحلي وبذلك تعمل على رواج المنتج المحلي وتزداد الأسواق والمصانع وغيرها وبالتالي تعمل على عمل هذه القوى الهائلة من الأيدي العاملة وحل مشكلة البطالة.

الحكومة ودروها السلبي تجاه مشكلة البطالة:

البطالة مشكلة لا يستهان بها فكان على الحكومة أن تضع سياسة رشيدة للحد من هذه الظاهرة وما يترتب عليها من آثار وأضرار ولكنها تعمدت ذلك فهي لم تتوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب كذلك في مجال المهن اليدوية وتصف الماهرة وخاصة أن هذه المهن تعتمد أساساً على الكفاءة الشخصية والخبرة وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال وبذلك تكون استوعبت أعداداً كبيرة من العمالة المحلية.

وكذلك لم تضع برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة والأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه القطاعات وفي نفس الوقت ستساهم كذلك في التنمية البشرية ولما لم تعمل على إحياء قطاعات غابت في برامج التنمية الاقتصادية وبالتالي يساعد ذلك في تشغيل القوى العاملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولماذا لم تعمل على إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية وبالتالي توفر فرص عمل أكثر للشباب. وكذلك كما ذكرنا بالنسبة للمشروعات الصغيرة التي عملت الدولة على تعقيد إجراءاتها فلماذا لم تيسر إجراءات هذه القروض التي تصرف لبناية هذه المشروعات الصغيرة فبدلاً من أن تعمل على زيادة المشاريع وتسهيل القروض والإجراءات الخاصة بها عطلت كل ذلك مما تسبب في زيادة مشكلة البطالة أكثر. وكذلك الدولة لم تربط بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل وتقليل الفجوة بين مختلف مكونات هذه العناصر.

ولم تربط كذلك بين شبكات معلومات التشغيل والتعليم والتدريب طبقاً لمستويات المهارة المحددة لرفع الاستفادة من القوى العاملة. كل ذلك لم تفعله الدولة على الرغم من أنها تعلمه علم اليقين فلماذا لم تفعل كل ذلك وتعدل من سياستها لاستيعاب القوى العاملة والقضاء على مشكلة البطالة.

وعلى صعيد آخر نجد أنها لم تعمل على تحسين أدائها الاقتصادي ومناخ الاستثمار بها ولم تزيل كافة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال في الخارج فعودة هذه الأموال للاستثمار المحلي سيقضي على مشكلة البطالة. ولماذا أيضاً لم تعمل على زيادة معدلات الاستثمار حتى تحقق نمو سريع يسمح لها بخلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو العمالة.

ولم تعمل أيضاً على معالجة تشوهات الأسواق كما ذكرنا من قبل فهي تسيطر عليها العديد من العناصر الاحتكارية والطفيلية التي تسئ إلى استخدام الموارد وتوزيعها على المجالات المختلفة.

فأين برامج التنمية البشرية التي ترفع من خلالها مستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية الذي من شأنه أن يرفع من مستوى إنتاجية العمل الإنساني. ولماذا لم تقوم بعمل قاعدة معلوماتية للوظائف المطروحة. والباحثين عنها لإزالة الغموض عن ذلك وتوفر الوظائف المتاحة لهذه العمالة.

ولماذا أيضاً لم تتوسع في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص كذلك لم تفعله الحكمة فأين التعاون والتكامل الاقتصادي العربي أيضا غفلت عنه الحكومة ولم توفر رؤوس الأموال ولم تهتم بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.

فالحكومة وقفت مكتفة الأيدي أما ذلك كله ولم تتخذ أي سبيل يؤدي بها إلى حل مشكلة البطالة بل على العكس الدولة أدت لزيادة مشكلة البطالة عندما أغفلت كل ذلك وساعدت كذلك على انتشارها وانتشار العديد من الجرائم التي نتجت من زيادة أعداد البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com